جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب
أسم الباحث	باسم فاضل حضير
أسم المشرف	المحاسب القانوني إحسان شمران الياسري
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ √ ماجستير / دكتوراه
عنوان البحث	((العقوبات الضريبية وأثرها في موثوقية القوائم المالية المقدمة إلى السلطة الضريبية) بحث تطبيقي في عينة من ملفات الشركات العراقية المحدودة
السنة	٢٠١٩
اللغة	العربية
الخلاصة	الضرائب من الإيرادات التي لا تقل أهمية عن الإيرادات الأخرى التي تدخل في الخزانة العامة للدولة، وهي محل اهتمام في معظم دساتير دول العالم، ولها تشريعات خاصة تنظم أحكامها من حيث فرضها، وتقديرها، والطعن أمام الجهات المختصة، وهذا دليل على مدى أهميتها كإيراد، وما تحمله في ثناياها من أهداف تسعى الى تحقيقه كل دولة في سياساتها المالية والضريبية، ولعل من أبرز الضمانات التي تردع المكلفين المخالفين لأحكام القانون الضريبي وجود عقوبات مناسبة نصت عليها التشريعات الضريبية، والتشريعات التي لها صلة بالضريبة. ينطلق البحث من مشكلة تتعلق بتقديم قوائم مالية مظللة من قبل بعض المكلفين، لتقليل مبلغ الضريبة، أو التخلص منها، كما أن هناك ضعف في تطبيق العقوبات الضريبية للحد من تقديم تقارير مالية غير موثوق بها الواردة في قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢المعدل وتحديدا المواد (٥٧) و(٥٨) و(٥٩) و(٥٩) مكررة، وكذلك العقوبات ذات الصلة بالضريبة الواردة في قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل، إضافة إلى العقوبات الواردة في نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم(٣) لسنة ١٩٩٩ المعدل، وتعليمات رقم (٣) الخاصة بتسجيل وتصنيف شركات المقاولات والمقاولين لسنة ٢٠٠٩. يهدف البحث إلى بيان مدى استخدام العقوبات الضريبية الواردة في التشريعات الضريبية، وبيان أثرها في موثوقية القوائم المالية، وحث الإدارة الضريبية على تفعيل العقوبات الضريبية ، والتي لها صلة بالضريبة، من أجل المساهمة في الحد من تقديم قوائم مالية مظللة، وغير صحيحة.

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب				
أسم الباحث	بشرى حسن محمد				
أسم المشرف	أ.م. د نضال رؤوف احمد				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) على الوعاء الضريبي للشركات المساهمة- بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب				
السنة	٢٠١٩				
اللغة	العربية				
الخلاصة	لقد أصبحت معايير المحاسبة الدولية الشغل الشاغل للدول بشكل عام وللشركات والمحاسبين بشكل خاص كونها تعالج المشاكل المحاسبية للحالات التي تستوجب تدخل مجلس المعايير في حلها وكذلك في سبيل توحيد المعالجات المحاسبية لهذه الحالات وبشكل دولي، لذا واستنادا إلى قرب تطبيق المعايير المحاسبية في العراق ارتأت الباحثة دراسة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) "ضرائب الدخل" لمعرفة تأثيره على الوعاء الضريبي، اذ يستمد البحث أهميته بسبب أهمية الشركات المساهمة التي تعد مصدراً مهماً للإيرادات الضريبية في العراق وبذلك فان وجود مشكلة ضعف اعتماد الشركات المساهمة الخاصة العراقية للمعايير المحاسبية الدولية وبالخصوص المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) قد يؤدي الى عدم تحديد حجم الوعاء الضريبي بصورة صحيحة, ولإثبات مشكلة البحث أستند البحث إلى الفرضية التي مفادها ان تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) له تأثير في الوعاء الضريبي الذي سينعكس على الحصيلة الضريبية ، ويهدف البحث إلى التعرف على تأثير الفروق الدائمة والمؤقتة الناتجة من الاختلاف بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي في الوعاء الضريبي لهذه الشركات، ولإثبات فرضية البحث تم الاعتماد على دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات عينة البحث وللسنوات ٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧ وتطبيق المعيار لدراسة تأثيره في الوعاء الضريبي، وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها ان على وفق المعيار المحاسبي رقم (١٢) تنقسم الفروق التي تنشأ بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي الى فروق دائمة وفروق مؤقتة ,اذ تؤثر الفروق الدائمة في حجم الوعاء الضريبي ولا تؤثر الفروق المؤقتة فيه, كما أظهر تطبيق هذا المعيار فروق دائمة للشركات عينة البحث كافة إذ أسفرت هذه الفروق الى زيادة الوعاء الضريبي لهذه الشركات , وأوصت الباحثة جملة من التوصيات أهمها هو ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي على تبني معايير المحاسبة الدولية بشكل عام والمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) بشكل خاص لما له من أثر بالغ على زيادة الوعاء الضريبي				

	للشركات المساهمة الخاصة.

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**				
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**				
أسم الباحث	**سرى رباح عواد**				
أسم المشرف	**أ.م.د.نضال رؤوف احمد**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	√ ماجستير		**دكتوراه**		
عنوان البحث	**دور تكنولوجيا المعلومات في ضريبة الاستقطاع المباشر بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**				
السنة	**٢٠١٩**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**نسعى في هذا البحث الى دراسة دور تكنولوجيا المعلومات في ضريبة الاستقطاع المباشر أذ أخذت تكنولوجيا المعلومات في الآونة الاخيرة حيزا كبيرا في حياتنا اليومية بعد ظهورها في تسعينيات القرن المنصرم إذ اصبحت اجهزة الكمبيوتر جزءً مهما في عجلة التقدم بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية وبدت بأدواتها المتطورة ذات الأثر الكبير في تلبية المتطلبات الاساسية للشعوب والمؤسسات بكافة اصنافها المتنوعة وبشكل يومي وخاصه الانظمة الالكترونية المتطورة ، ويعد العراق من الدول النامية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات بمحدودية في المؤسسات والدوائر الحكومية ومن ضمنها الهيئة العامة للضرائب والفروع التابعة لها ، لاعتمادها على العمل اليدوي (التقليدي) في اغلب مفاصل العمل ويعتبر قسم الاستقطاع المباشر احد اقسام الهيئة العامة للضرائب والذي يعتمد على العمل التقليدي بجميع مراحل التحاسب الضريبي ، ويهدف البحث الى التوصل للأهمية التي يقدمها استخدام تكنولوجيا المعلومات في انجاز اعمال التحاسب الضريبي لضريبة الاستقطاع المباشر بكفاءة اعلى و جهد و وقت اقل ، كما تساهم تكنولوجيا المعلومات للحصول على المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات من الادارة من خلال بناء قاعدة بيانات يمكن الرجوع اليها بوقت وجهد اقل وتنظيم اعلى ، عن طريق اقتراح نظام الكتروني خاص بأجراء عملية التقدير الضريبي لضريبة الاستقطاع المباشر وقاعدة بيانات متكاملة ، قابل للتطبيق في قسم الاستقطاع المباشر في الهيئة العامة للضرائب واستنادا الى القوانين و التعليمات الخاصة بضريبة الدخل ضريبة الاستقطاع المباشر) وبلغه برمجيه عالية المستوى.**					

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	عبير علي ناصر			
أسم المشرف	أ٠م٠د٠ سالم عواد هادي الزوبعي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور التخطيط المالي لمواجهة عجز الموازنة في ظل شروط صندوق النقد الدولي بحث تطبيقي في وزارة المالية / العراق			
السنة	٢٠١٩			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يسعى البحث الى توضيح دور واهمية ادوات السياسة المالية والضريبية المعتمدة من الحكومة العراقية خلال السنوات (٢٠١٥ – ٢٠١٨) من اجل مواجهة عجز الموازنة العامة الاتحادية ، اذ تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمتين منها هبوط اسعار النفط العالمية وهجوم التنظيم الارهابي داعش ، لذلك عانت الموازنة العامة للدولة من نقص حاد في الايرادات نتيجة اعتمادها بشكل رئيسي على ايرادات بيع النفط الخام وبالمقابل ارتفاع نسبة النفقات العامة لا سيما العسكرية منها من اجل التصدي لهذه الهجمات هذا من جانب ومن جانب آخر دراسة نتائج تنفيذ الموازنات وتحليها وبيان اسباب العجز وتقييم لهذه السياسات والإجراءات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي ، ويهدف البحث الى بيان كيفية زيادة الايرادات العامة للدولة، وكذلك كيفية تخفيف عجز الموازنة العامة من خلال الالتزام بالسياسات المالية والضريبية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، ومدى مساهمة وأهمية التزام العراق بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي للتخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة .			

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب

أسم الباحث	عمر حسام عباس				
أسم المشرف	أ. د. سالم عواد هادي الزوبعي				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	دور الضريبة الإنتقائية على السلع الضارة في الحصيلة الضريبية بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)				
السنة	٢٠١٩				
اللغة	العربية				
الخلاصة	أصبحت الضريبة الإنتقائية إحدى الأساليب التي ينادي الجميع بتطبيقها في وقتنا الراهن لما لها من دور واضح في الحد من إزدياد معدلات استهلاك المنتجات الضارة بصحة المستهلكين في أنحاء العالم كافة، فضلاً عن حجم التكاليف المتنامي الذي يتحمله الأفراد والدولة على حد سواء لمواجهة أضرارها غير المحدودة. من هنا جاءت فكرة البحث، إذ يهدف البحث الى بيان دور الضريبة الإنتقائية على السلع الضارة في الحصيلة الضريبية عن طريق توضيح الإطار المفاهيمي للضريبة والتطرق لمفهوم ضريبة السلع الإنتقائية على السلع الضارة في الحصيلة الضريبية وأهميتها في تمويل الخزينة العامة للدولة، فضلاً عن إيضاح الدور الذي تضطلع به الضريبة الإنتقائية على السلع الضارة التي تُفرض لزيادة الحصيلة الضريبية، و وضع ملامح لإطار ضريبي لآلية فرض الضريبة الإنتقائية وبما يتماشى مع بيئة العمل العراقية، ويلبي الاحتياجات كافة في ظل الواقع الضريبي. وفي هذا السياق فأن مشكلة البحث تتلخص في عدم تشريع قانون الضريبة الإنتقائية المفروضة على السلع الضارة في العراق بالرغم من أن حصيلة تلك السلع تشكل وعاءً يكفل في زيادة الإيرادات الضريبية.				

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب
أسم الباحث	ناهض نجم محمد
أسم المشرف	أ.د.سالم عواد هادي

الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور حوكمة الشركات في ترشيد النفقات الضريبية بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب وعينة من شركات الاستثمار الاجنبي**			
السنة	**٢٠١٩**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**الغرض من هذا البحث تسليط الضوء على دور الحوكمة وخصائصها في ترشيد النفقات الضريبية ، وسعى البحث لتحقيق جملة من الأهداف المعرفية والتطبيقية . أذ تشكّل الحوكمة وخصائصها ومعاييرها الاتجاه الحديث للإدارة والرقابة على منشآت الأعمال المالية لغرض تحقيق غايات وأهداف المنظمة بما يوفر تعامل عادل مع الأطراف كافة . إذْ إنّ الهدف الرئيس من عملية ترشيد النفقات الضريبية وإعادة النظر فيها زيادة هذه النفقات هو الحصول على أكبر زيادة حصيلة ضريبية ، فضلاً عن البحث عن بديل آخر للإيرادات ولا سيّما بعد تراجع سعر برميل النفط ، ولأجل تمويل الخزينة العامة للدولة لغرض تنمية القطاعات الاقتصادية التي تراها مناسبة ، إذ أسهم البحث بإعطاء فكرة عن المتغير الرئيس او المستقل الذي يتمثل بالحوكمة وخصائصها ، والمتغير التابع للنفقات الضريبية ، وكانت المنظمة المبحوثة (الهيئة العامة للضرائب) إذْ تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاعتماد على اخذ حالات عملية من واقع الهيئة العامة للضرائب لكل صورة او شكل من اشكال النفقات الضريبية ، كما ان عينة البحث كانت في قسم كبار المكلفين لأربع شركات أجنبية للسنوات (من ٢٠١٥ لغاية ٢٠١٧) وتمّ الاعتماد على كشف العمليات الجارية لمعرفة الايرادات لكل سنة مالية ، وكانت الأدوات المعتمدة في عملية تحليل البيانات والقوائم المالية بالاعتماد على الضوابط السنوية الصادرة من الهيئة العامة للضرائب والتي تعبر عن نسب مالية يتم الاعتماد عليها من قبل الهيئة لإخضاع المكلف للضريبة ، وفي أطار مناقشة النتائج قدّم الباحث عدداً من الاستنتاجات أهمها : أنّ الحوكمة هي عملية صياغة تنفيذ وتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات التي تسهم في تيسير أنجاز المعاملات اليومية فضلاً عن زيادة الحصيلة الضريبية عن طريق تطبيق الضوابط السنوية الصادرة من الهيئة العامة للضرائب ، كذلك قدّم الباحث عدداً من التوصيات أهمها : ضرورة مراجعة المستثمر للهيئة العامة للضرائب لتحديد الضرائب المعفاة ، والضرائب الواجب تسديدها إلى الهيئة العامة للضرائب – قسم الاستقطاع المباشر المفروضة على العاملين بموجب ضريبة الدخل رقم113 لسنة1982 المعدل ، وضريبة المبيعات الذي أستهدف الزبائن الذين يرتادون المرافق السياحية بموجب قرار رقم (36) لسنة(1997) والتي حددت بنسبة (10%) من إيراد النشاط .**				

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب				
أسم الباحث	هبة فائق حسن				
أسم المشرف	أ. د. بيداء ستار لفتة البياتي				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	التوجه الاستراتيجي ودوره في تحقيق التفوق التنظيمي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب				
السنة	٢٠١٩				
اللغة	العربية				
الخلاصة	هدف البحث تحديد علاقة الارتباط والتأثير بين المتغير الرئيس المستقل (التوجه الاستراتيجي) وانماطه المتمثلة بنمط التوجه(الاستباقي، التحليلي، الدفاعي، الاستجابي)والمتغير الرئيس المعتمد (التفوق التنظيمي) بإبعاده المتمثلة بـ(القيادة، التخطيط الاستراتيجي، المعلومات والتحليل وإدارة المعرفة، التركيز على المكلفين، التركيز على قوة العمل، التركيز على العمليات، نتائج الأعمال) وتحديد مستوى استجابة المبحوثين لانماط التوجه الاستراتيجي و تحقيق التفوق التنظيمي ودرجة ترتيب إبعادهما بحسب اولويتهما وأهميتهما، فضلاً عن بيان الفروق المعنوية في استجابة العينة المبحوثة بحسب المتغيرات الشخصية المتمثلة بـ(العمر، التحصيل العلمي،الموقع الوظيفي، عدد سنوات الخدمة)، وقد تم الاعتماد على الأستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات والمعلومات من العينة البالغ عددها (١١٠) من المسؤولين في المواقع الوظيفية المتمثلة بـ(م. مدير عام، مدير قسم، وكيل مدير قسم أول، وكيل مدير قسم ثاني، مسؤول شعبة) في الهيئة العامة للضرائب في بغداد، كما تم الاعتماد على البيانات والتقارير السنوية للسنوات (٢٠١٣-٢٠١٧) في تفسير النتائج، فضلا عن المقابلات الشخصية مع المسؤولين فيها، وتم تحليل الإجابات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) في احتساب (الوسط الحسابي المرجح، الانحراف المعياري، الوزن المئوي، معامل الاختلاف، معامل الارتباط (سبيرمان)، اختبار t،تحليل الانحدار الخطي البسيط، اختبار f، معامل التحديد R^2، اختبار X^2)				